

بارومتر الأعمال

يناير - مارس 2026

العدد 78



تقييم الأداء للفترة يناير - مارس 2026
والتوقعات للفترة أبريل - يونيو 2026
من وجهة نظر مجتمع الأعمال

بارومتر الأعمال

يناير - مارس 2026

العدد 78

المحتويات

- ملخص تنفيذي 2
- التقرير التفصيلي 6
- المنهجية 6
- مؤشر بارومتر الأعمال 8
- أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي 12
ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة،
وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة 17
- ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية 24
- ملحق الجداول 28



ملخص تنفيذي

يستعرض هذا التقرير تقييما دوريا يقوم به المركز المصري للدراسات الاقتصادية لعينة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام، ويعكس رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات، وتحديدًا: الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية، والأسعار، والأجور، والتوظيف، والاستثمار، وذلك خلال الربع (يناير- مارس 2026)¹، وتوقعاته للربع (أبريل- يونيو 2026) مع مقارنة النتائج بالربع السابق (أكتوبر - ديسمبر 2025) والربع المناظر (يناير- مارس 2025)، وفيما يلي عرض موجز لأهم النتائج التي انتهى إليها التقرير للربع محل الدراسة (يناير- مارس 2026).



تقييم الأداء والتوقعات وفق المؤشر الإجمالي

انخفاض مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة مقارنة بالربعين السابق والمناظر وتوقعات بتفاقم التحديات للربع القادم

وفقا للحجم:

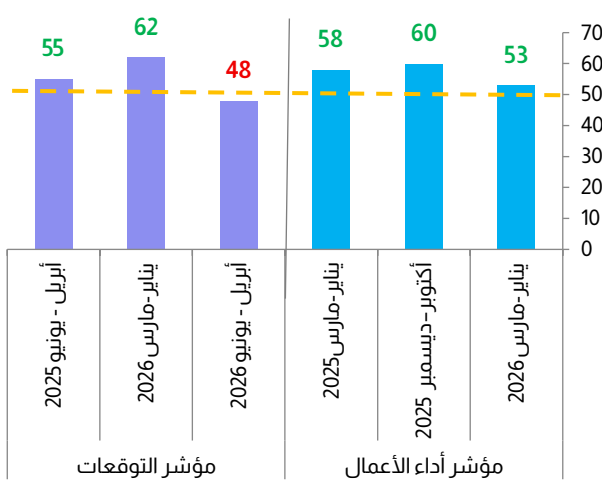
بالرغم من انخفاض المؤشر لكافة الشركات إلا أن الشركات الكبيرة أظهرت قدرة أكبر على الصمود مقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة

وفقا للقطاع:

الصناعات التحويلية الأكثر تأثرا بالتحديات خلال الربع الحالي، يليها النقل والتشييد والبناء، بينما استمر الأداء الجيد لقطاعات الخدمات المالية والاتصالات والسياحة

التحديات:

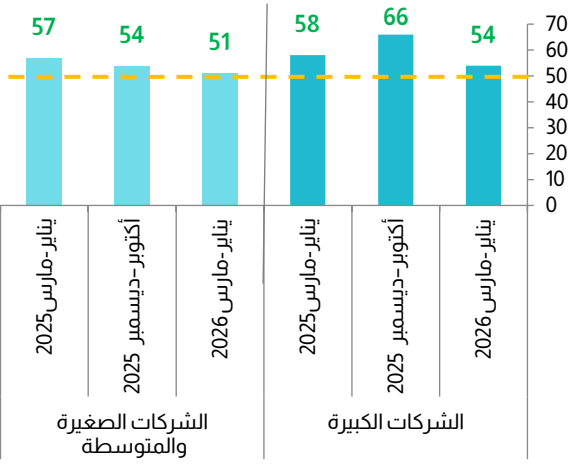
تفاقم الضغوط التضخمية لتتصدر قائمة المعوقات التي واجهت الشركات من مختلف الأحجام والقطاعات خلال الربع محل الدراسة وظهور تحديات ارتفاع سعر الصرف وتكاليف الشحن واضطراب الخطوط الملاحية



انخفاض مؤشر أداء الأعمال مقارنة بالربعين السابق والمناظر ليعكس ظروفًا غير مواتية تواجه مجتمع الأعمال نتيجة تداعيات الحرب على كافة المستويات عالميا، وإقليميا، ومحليا وقد تجلّى ذلك في انخفاض مؤشر الصادرات، وارتفاع تكاليف المدخلات الوسيطة لكافة الشركات، وحافظ صمود القطاعات الخدمية والشركات الكبيرة على بقاء المؤشر أعلى من المستوى المحايد.

سجل مؤشر التوقعات انخفاضا بمقدار نقطتين دون المستوى المحايد، ويعكس ذلك توقعات بتراجع كافة المؤشرات الفرعية وتفاقم التحديات خلال الربع القادم بسبب تداعيات الحرب المستمرة.

¹ تم جمع البيانات خلال الفترة من أبريل حتى منتصف مايو 2026.

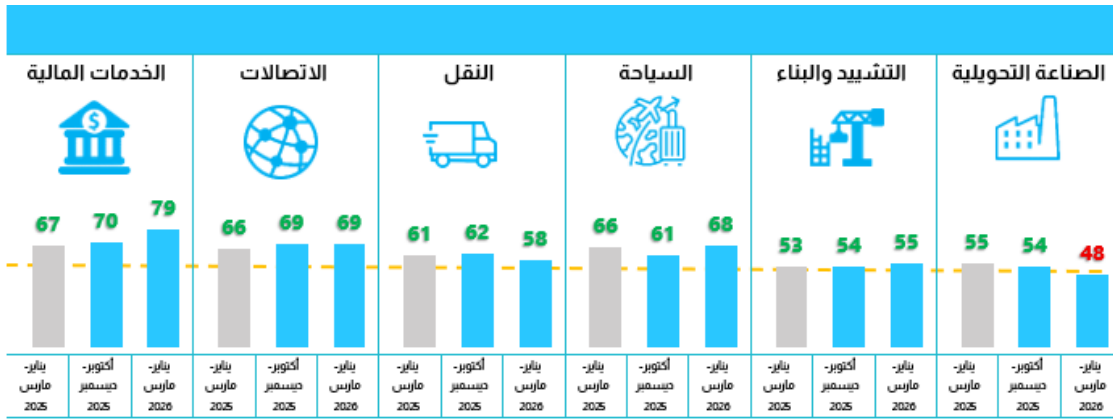


وفقا للحجم:

برغم انخفاض المؤشر لكافة الشركات خلال الربع الحالي، إلا أن الشركات الكبيرة حققت أداء أفضل من الشركات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية.

وفقا للقطاع:

سجل قطاع **الصناعات التحويلية** أضعف أداء بين جميع القطاعات، يليه قطاعا **النقل والتشييد والبناء**. وفي المقابل، استمرت قطاعات **الخدمات المالية والاتصالات والسياحة** في تحقيق أداء إيجابي.



انخفض مؤشر الأعمال لقطاع **الصناعات التحويلية** بمقدار نقطتين دون **المستوى المحايد** مسجلا أداء أضعف من الربعين السابق والمناظر. ويرجع هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض مؤشرات الإنتاج والتصدير والمبيعات المحلية. وفي المقابل، ارتفعت تكاليف الإنتاج نتيجة زيادة أسعار الطاقة، وارتفاع أسعار المواد الخام، وخاصة المستوردة منها، إلى جانب الزيادة الموسمية في الأجور، بينما تراجعت الصادرات بسبب ضعف الطلب الخارجي وارتفاع تكاليف الشحن مما أدى إلى مضاعفة التكلفة الإجمالية، وتراجع القدرة التنافسية السعرية للقطاع.

سجل قطاع الخدمات المالية أفضل أداء بين القطاعات؛ متجاوزا المستوى المحايد بـ 29 نقطة وبأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات التداول مدفوعا بتحوط المستثمرين من التضخم من خلال الاستثمار في سوق الأوراق المالية باعتباره أحد الملاذات الآمنة نسبيا، فضلا عن تدفق استثمارات جديدة من مستثمرين خليجيين إلى السوق المصرية على خلفية التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

التحديات والأولويات من وجهة نظر مجتمع الأعمال

تصدرت التحديات المرتبطة بارتفاع معدلات التضخم قائمة المعوقات التي تواجه كافة الشركات؛ نظرا لتأثيرها الواسع على جانبي العرض والطلب. كما استمرت التحديات المرتبطة بارتفاع تكاليف الطاقة والمياه ضمن أبرز المعوقات، إذ يؤدي الارتفاع المستمر في أسعارهما إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، لا سيما بالنسبة للأنشطة كثيفة الاستهلاك للطاقة والمياه، مما يمثل عبئا إضافيا على الشركات. وجاءت تحديات سعر الصرف في المرتبة الثالثة، حيث ساهم كل من تقلبات وارتفاع سعر الصرف في زيادة الضغوط على مجتمع الأعمال في ظل اعتماد العديد من الشركات على استيراد جانب كبير من مستلزمات الإنتاج الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، والأسعار النهائية، وزاد من اضطراب الأسواق. وفي المرتبة الرابعة، برزت تحديات النقل والخدمات

اللوجيستية كعبء إضافي على الشركات نتيجة تباطؤ حركتي النقل والشحن البحري في ظل طول الفترات الزمنية اللازمة للوصول الشحنات إلى الموانئ، إلى جانب ارتفاع تكاليف الشحن والخدمات اللوجستية. وتتمثل أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها من وجهة نظر الشركات في ضرورة احتواء التضخم، وإعادة النظر في أسعار الطاقة والمياه ووتيرة رفعها، مع العمل على استقرار سعر الصرف.

أهم التطورات الاقتصادية الكلية:

- **عالمياً:** تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بفعل تداعيات الحرب على إيران، و ما ترتب عليها من ارتفاع أسعار الطاقة، واضطرابات التوريد والشحن، واستمرار حالة عدم اليقين العالمي رغم الإعلان عن مفاوضات لإيقاف الحرب.²
- **محلياً:** بالرغم من استقرار أبرز مؤشرات الأداء الاقتصادي لمصر خلال الربع محل الدراسة (يناير-مارس 2026) إلا أن هناك بعض المؤشرات المقلقة غالبيتها يرتبط بتحديات مزمنة، يرجع جزء منها إلى تداعيات الحرب على إيران. ومن أبرز المؤشرات المقلقة تصاعد التضخم والدين، وتراجع الصادرات غير البترولية، وإجمالي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، مع توقعات بتزايد التحديات خلال الربع القادم.



² للمزيد من التفاصيل حول تطورات الأوضاع المالية عالمياً وإقليمياً ومحلياً يقوم المركز بإصدار تقرير شهري بعنوان "نظرة على الأسواق المالية" وللإطلاع على أحدث تقرير يرجى زيارة الموقع: [/https://eces.org.eg/category/financial-markets-snapshot-ar](https://eces.org.eg/category/financial-markets-snapshot-ar)

نبذة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية

المركز المصري للدراسات الاقتصادية مؤسسة بحثية مستقلة غير هادفة للربح تسعى من خلال البحوث العلمية المتخصصة والاستناد إلى الخبرات العالمية والنقاش المجتمعي البناء إلى المساهمة في تطوير السياسات الاقتصادية واقتراح الإصلاحات المؤسسية والتشريعية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة في مصر على أسس الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

أعضاء مجلس إدارة المركز المصري للدراسات الاقتصادية

رئيس مجلس الإدارة: عمر مهنا، رئيس مجلس إدارة كل من: غرفة التجارة الأمريكية في مصر؛ مجلس الأعمال المصري الأمريكي؛ إدارة شركة برومتيون مصر للإطارات (بيريللي)؛ شركة تشاب مصر للتأمين (التابعة لمجموعة Chubb الأمريكية العالمية للتأمين)؛ شركة تشاب مصر للتأمين على الحياة؛ شركة كوكا كولا إنتش بي سي مصر؛ المصرف المتحد

نائب رئيس مجلس الإدارة: طارق توفيق، رئيس مجلس الإدارة، شركة القاهرة للدواجن

الأمين العام: محمد قاسم، رئيس مجلس الإدارة، الشركة المصرية العالمية للتجارة

أمين الصندوق: علاء هاشم، مؤسس وشريك تنفيذي، شركة ترانسنديوم

أحمد أبو علي، شريك بمكتب حسونة وأبو على للاستشارات القانونية

أحمد فكري عبد الوهاب، المدير العام والرئيس التنفيذي، الشركة المصرية الألمانية للسيارات - إجا

حسين شكري، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، شركة اتش سي لتداول الأوراق المالية والاستثمار

شريف هشام الخولي، شريك ورئيس منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - أكتيس

علاء الدين سبع، شريك مؤسس، شركة BPE

محمد زكريا محي الدين، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، الأهلية للصناعات الكيماوية - ناسيدكو

هشام الخازندار، الشريك المؤسس والعضو المنتدب، شركة القلعة

الرؤساء الفخريون للمركز

جلال الزربة، رئيس مجلس الإدارة، شركة النيل القابضة

حازم حسن، رئيس مجلس الإدارة، حازم حسن للخبرة الاستشارية KPMG

فريق العمل بالمركز

<https://eces.org.eg/فريق-العمل/>

د. عبلة عبد اللطيف، المدير التنفيذي ومدير البحوث

د. سحر عبود، اقتصادي رئيسي

راما سعيد، اقتصادي أول

رشا سيف، اقتصادي أول

أحمد داوود، اقتصادي ثاني

محمد حسني، اقتصادي (Mid-Level)

ماريان عادل، اقتصادي

سندس سمير، باحث مشارك

آية صالح، باحث مشارك

إسراء عادل، باحث مشارك

يوسف نصر، باحث مشارك

محمود محمد، باحث مشارك

كيرلس عادل، باحث اقتصادي

أحمد حبشي، عالم بيانات (Mid-Level)

عبد الرحمن الإسحاق، عالم بيانات (Junior)

أسامة الشيمي، عالم بيانات (Entry-Level)

محمد عبد اللطيف، عالم بيانات (Entry-Level)

أحمد فتحي، إحصائي وباحث ميداني

حسام خاطر، إحصائي وباحث ميداني

محمد خاطر، إحصائي وباحث ميداني

ياسر سليم، مدير التحرير

فاطمة الزهراء علي، مدير التحرير والترجمة

إبراهيم الإلمبابي، مدير تكنولوجيا المعلومات

وليد التركي، مدير الاتصالات الرقمية

محمد عبد الحكم، أخصائي اتصالات

محمد لهيطة، المدير المالي والإداري

ميرال ميشيل، مساعد المدير التنفيذي

أماني مدحت، مساعد بحثي وتنفيذي

محمد عاطف، مساعد إداري

حسين محمد، مساعد

طارق عطية، مساعد

محمد جمال، مساعد

وليد إبراهيم، مساعد

عمرو محمد، مساعد

التقرير التفصيلي

المنهجية

استكمالاً لجهود المركز المصري للدراسات الاقتصادية في توفير معلومات متكاملة تعكس التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري بشكل عام ومجتمع الأعمال بشكل خاص يقوم المركز بإصدار بارومتر الأعمال منذ 1998. يقدم البارومتر تقييماً دورياً ربع سنوي لأداء عينة من شركات القطاع الخاص تغطي مختلف القطاعات والأحجام. ويعكس هذا التقييم رأي مجتمع الأعمال بشأن التطورات التي شهدتها مجموعة من المتغيرات وذلك خلال الربع محل الدراسة كما يلقي الضوء على توقعاتها لتطورات نفس مجموعة المتغيرات خلال الربع التالي.

1. مؤشرات الإنتاج والمبيعات



3. مؤشرات الاستثمار والتشغيل



2. مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج

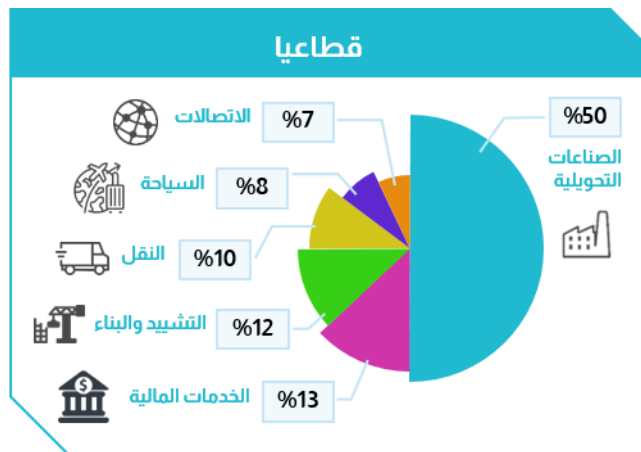
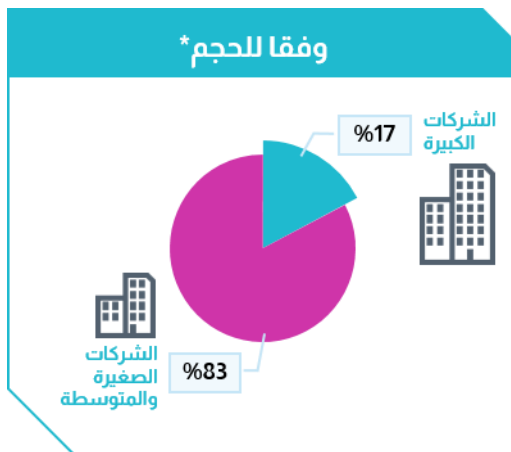


ويزيد من أهمية هذا العدد من بارومتر الأعمال ما يواجهه مجتمع الأعمال منذ مطلع عام 2020 من تحديات نتيجة لجائحة كورونا تبعها تعاف مصحوب بالعديد من التحديات خلال عام 2021 ثم الحرب الروسية الأوكرانية في مطلع عام 2022، بالإضافة إلى الاضطرابات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والبحر الأحمر منذ أكتوبر 2023، لتتفاقم هذه التحديات مع اندلاع الحرب في إيران، وتزايد المخاوف بشأن اضطراب أسواق الطاقة وسلاسل الإمداد، مما يفرض تحديات إضافية أمام مجتمع الأعمال، لذا من المهم تتبع تأثير هذه المستجدات عليه.

ويستعرض هذا التقرير تقييماً لأداء شركات العينة خلال الربع (يناير-مارس 2026) وتوقعاتها للربع (أبريل-يونيو 2026).

يبدأ التقرير بإلقاء نظرة عامة على الاقتصاد الكلي على المستويين العالمي والمحلي، ثم يقوم باستعراض نتائج تقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشر الإجمالي، بعدها ينتقل إلى المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة. وأخيراً، يختتم التقرير بتقييم الأداء والتوقعات على مستوى المؤشرات الفرعية.

وقد تم بناء بارومتر الأعمال استناداً إلى نتائج مسح يجريه المركز بصفة دورية كل ثلاثة شهور لعينة ثابتة تضم 120 شركة من شركات القطاع الخاص موزعة على النحو التالي:



- يقوم التحليل بتقييم أداء شركات العينة خلال الربع محل الدراسة وتوقعاتها للربع التالي مع مقارنتها بنتائج الربع السابق والربع المناظر من العام السابق.
- يتم تقييم الأداء والتوقعات على مستويين هما: نتائج المؤشر الإجمالي، ونتائج المؤشرات الفرعية.
- يمثل مؤشر بارومتر الأعمال متوسطا بسيطا لمجموعة المؤشرات الفرعية للمتغيرات الواردة في الاستبيان، ويأخذ المؤشر الإجمالي قيما أكبر أو أقل أو مساوية للمستوى المحايد (50 نقطة).



حيث / هي نسبة الشركات التي أفادت بزيادة المتغير، و S هي نسبة الشركات التي أفادت بثباته.

$$X = \frac{I + S}{100 + S} \times 100$$

ويتم حساب المؤشرات الفرعية لكل متغير باستخدام المعادلة الآتية:

فيما يتعلق بالمعوقات وأولويات تحسين مناخ الأعمال:

تقوم الشركات بتقييم شدة كل معوق بحيث يتراوح التقييم من صفر (معوق غير مؤثر)، إلى 4 (معوق شديد التأثير). ويُسمح للشركة باختيار أكثر من معوق واحد. وفيما يتعلق بأولويات تحسين مناخ الأعمال: تقوم الشركات بتقييم أولويات تحسين مناخ الأعمال بحيث يتراوح تقييم كل محور من صفر (محور غير هام)، إلى 4 (محور له أولوية كبيرة). ويُسمح للشركات باختيار أكثر من محور كأولوية لتحسين مناخ الأعمال.

يلي ذلك حساب متوسط مرجح لأعداد الشركات وتقييمها للمعوق / الأولوية على مستوى العينة ككل.

يُعاد تقييم متوسطات كافة المعوقات / الأولويات لتتراوح ما بين صفر و 1 ثم يتم عمل معايرة Normalization على مستوى القيم الجديدة لمتوسطات كافة المعوقات / الأولويات بحيث يمكن ترتيب المعوقات / الأولويات تنازليا حسب شدتهم فتكون النسبة 100 أشد معوق وأكبر أولوية.

نظرة عامة على الاقتصاد الكلي



عالمياً: تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي بفعل تداعيات الحرب على إيران وارتفاع أسعار الطاقة واضطرابات التوريد والشحن

مع ارتفاع مستويات عدم اليقين العالمية في ظل استمرار الحرب على إيران، تراجع النمو الاقتصادي العالمي إلى 3.1% بانخفاض قدره 0.2 نقطة مقارنة بتوقعات يناير الماضي،³ كما يُتوقع انخفاض معدلات التجارة الدولية لتتراوح ما بين 1.5-2.5% خلال عام 2026.⁴ ويُعزى هذا التراجع إلى عدة عوامل أبرزها الاضطرابات والأزمات الناجمة عن الحرب وما نتج عنها من تفاقم أسعار الطاقة والغذاء، وارتفاع تكاليف الشحن، واضطرابات سلاسل التوريد والخدمات اللوجيستية، فضلاً عن تزايد عدم اليقين بشأن السياسات التجارية. وتسهم هذه التطورات مجتمعة في دفع معدلات التضخم العالمية إلى مستويات أعلى تصل إلى 4.4% في 2026 مقارنة بـ 4.1% في 2025. الأمر الذي ينعكس سلباً على مستويات الثقة العالمية، ويؤدي إلى مزيد من التشدد في الأسواق المالية مع استمرار تآكل الحيز المالي المحدود للدول النامية في مواجهة الصدمات الخارجية.⁵

ارتفع المؤشر المركب لمديري المشتريات إلى 51.8 نقطة في أبريل 2026 مقابل 51.0 في مارس 2026 مما يشير إلى تسارع نسبي في وتيرة النمو الاقتصادي، وذلك بعد أن سجل شهر مارس أكبر انخفاض في المؤشر منذ عام 2008، باستثناء فترة جائحة كورونا؛ وذلك نتيجة الضغوط التي تعرض لها قطاع الخدمات، ولا سيما أنشطة السياحة والسفر. وعلى الرغم من هذا الارتفاع في المؤشر، إلا أن معدل النمو ظل ثاني أضعف معدل تم رصده خلال الأشهر العشرة الماضية، مما يشير إلى أن التوسع الاقتصادي قد تراجع منذ الهجمات الأمريكية الإسرائيلية على إيران في نهاية فبراير. وفي الوقت الذي ظل فيه قطاع الخدمات المحرك الرئيسي لهذا النمو المحدود، شهد قطاع الصناعة التحويلية تحسناً ملحوظاً، إذ تسارع نمو الإنتاج الصناعي العالمي إلى أسرع وتيرة له منذ يوليو 2021، مدفوعاً بأداء قوي لمنتجات السلع الاستهلاكية، في تعاف واضح من التباطؤ المرتبط بالحرب الذي شهدته شهر مارس.⁶

محلياً: بالرغم من استقرار أبرز مؤشرات الأداء الاقتصادي لمصر خلال الربع محل الدراسة (يناير-مارس 2026) إلا أن هناك بعض المؤشرات المقلقة المرتبطة بتحديات مزمنة يرجع جزء منها إلى تداعيات الحرب على إيران، وأبرزها تصاعد التضخم والدين، وتراجع الصادرات غير البترولية وإجمالي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، مع توقعات بتزايد التحديات خلال الربع القادم.

يتضمن الجزء التالي أهم التطورات والبيانات المنشورة لأهم المؤشرات الكلية للاقتصاد المصري حتى تاريخ نشر هذا التقرير:

أولاً: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف ليسجل 5% خلال الربع الثالث (يناير-مارس) من العام المالي 2026/2025، منخفضاً بنحو 0.3 نقطة مئوية مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه، مما قد يعكس بداية تأثير الاقتصاد المصري بتداعيات الحرب على إيران. وتشير التوقعات إلى احتمالات استمرار التراجع خلال عام 2026 في ظل انعكاسات الحرب على اقتصادات المنطقة، وما تفرضه من تحديات إضافية تتمثل في ارتفاع أسعار الطاقة، وتراجع حركة الملاحة

³ International Monetary Fund, *World Economic Outlook* (Washington, DC: International Monetary Fund, April 2026).

⁴ United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *Trade and Development Foresights 2026: Global Economy Faces a Geopolitical Challenge—An Update to the Trade and Development Report 2025*. UNCTAD/GDS/2026/1. Geneva: United Nations, 2026.

⁵ للمزيد من التفاصيل حول التطورات الأوضاع المالية عالمياً وإقليمياً ومحلياً يقوم المركز بإصدار تقرير شهري بعنوان "نظرة على الأسواق المالية"، وللإطلاع على أحدث تقرير يرجى زيارة الموقع: <https://eces.org.eg/category/financial-markets-snapshot-ar>

⁶ <https://www.spglobal.com/market-intelligence/en/news-insights/research/2026/05/global-pmi-rises-in-april-as-war-related-supply-and-price-worries-boost-manufacturing>

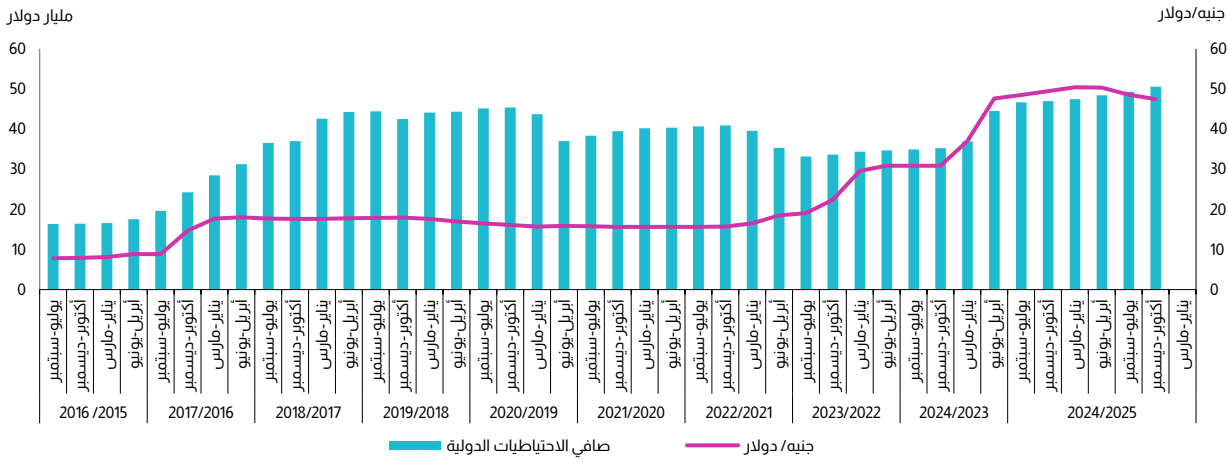
ثالثاً: المعاملات الخارجية

قبل اندلاع الحرب على إيران، سجل ميزان المدفوعات عجزاً كلياً بلغ نحو 2.1 مليار دولار خلال النصف الأول (يوليو - ديسمبر) من العام المالي 2026/2025. وجاء ذلك في ظل تسجيل حساب المعاملات الجارية عجزاً قدره 9.5 مليار دولار خلال الفترة نفسها متراجعا بنسبة 12% عن قيمته خلال النصف الأول من العام المالي 2025/2024. وفي المقابل، حقق حساب المعاملات الرأسمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو 6.5 مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي 2026/2025، إلا أنه تراجع بنحو 27% مقارنة بقيمته خلال الفترة المناظرة من العام المالي 2025/2024.¹⁰

واصل صافي الاحتياطيات الدولية في مصر النمو ليصل إلى 52.83 مليار دولار خلال الربع الثالث (يناير - مارس) من العام المالي 2026/2025 بزيادة قدرها 11% مقارنة بالفترة المناظرة من العام المالي السابق مدعوماً بقدرة الدولة على امتصاص الصدمات الخارجية واستمرار التدفقات النقدية الأجنبية واستقرار أرصدة الذهب.

وفي المقابل، انخفضت قيمة الجنيه المصري خلال الربع الثالث (يناير - مارس) من العام المالي 2026/2025 حيث ارتفع سعر صرف الدولار إلى 51.95 جنيهاً في مارس 2026 مقارنة بنحو 47.20 جنيهاً في يناير 2026، متأثراً بتصاعد التوترات الجيوسياسية الناجمة عن الصراع بين الولايات المتحدة وإيران، وخروج تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل (الأموال الساخنة).¹¹

الشكل 3: صافي الاحتياطيات الدولية وسعر الصرف



المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة؛ ووزارة المالية، التقرير المالي الشهري، أعداد مختلفة.

الدين الخارجي: سجل الدين الخارجي لمصر 163.911 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام المالي 2026/2025 مرتفعاً بنسبة 0.12% مقارنة بالربع السابق وبنسبة 5.7% عن الربع المناظر من العام المالي السابق. كما ارتفعت أعباء خدمة الدين مما يعكس مزيداً من الضغوط المالية خاصة مع اضطراب الأسواق المالية العالمية.¹²

صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي: تراجع صافي الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي بمقدار 8.2 مليار دولار خلال شهري فبراير ومارس 2025 ليصل إلى نحو 21.4 مليار دولار مقابل 25.5 مليار دولار في ديسمبر 2025. وجاء هذا التراجع مدفوعاً بتراجع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك التجارية إلى

¹⁰ البنك المركزي المصري، 2026. البيان الصحفي بشأن أداء ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من السنة المالية 2026-2025 في 14 أبريل 2026.

¹¹ وزارة المالية، 2026. التقرير المالي الشهري، أبريل 2026.

¹² Ministry of Planning, Economic Development and International Cooperation, *Economic and Financial Data for Egypt* (Cairo: Arab Republic of Egypt, 2026).

5.8 مليار دولار في مارس 2026 مقابل 12.2 في ديسمبر 2025 ليعكس ذلك تراجع استثمارات الأجانب في أدوات الدين المصرية بسبب الحرب على إيران¹³.

سجلت الصادرات المصرية تراجعاً خلال الربع الأول من عام 2026 لتصل إلى 12.3 مليار دولار بانخفاض قدره 11% مقارنة بالفترة المناظرة من عام 2025، مما يعكس التحديات التي واجهت الصادرات غير البترولية نتيجة اضطراب الأسواق العالمية وتراجع الطلب وارتفاع تكاليف الشحن وغيرها. وفي المقابل، ارتفعت الواردات المصرية بنحو 12% خلال نفس الفترة، مما أدى إلى اتساع العجز في الميزان التجاري ليبلغ 14.6 مليار دولار خلال الربع الأول من عام 2026 بزيادة قدرها 46% مقارنة بالفترة المناظرة من عام 2025.¹⁴

رابعاً: المالية العامة

سجل العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة نحو 1115 مليار جنيه خلال الفترة يوليو - مارس 2026/2025 بما يمثل 5.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 6% في الفترة المناظرة من العام المالي السابق. ويرجع هذا التحسن في نسبة العجز إلى نمو المصروفات العامة بنسبة 21.2% لتصل إلى 3352.6 مليار جنيه خلال النصف الأول من العام المالي 2026/2025 مدفوعة بزيادة مدفوعات الفوائد بنحو 22%، والاستثمارات العامة بنحو 48%، إلى جانب ارتفاع الإنفاق على شراء السلع والخدمات بنسبة 20% مقارنة بنفس النصف من العام المالي السابق. وفي المقابل، نمت الإيرادات العامة بمعدل 35.1% لتسجل 2277 مليار جنيه خلال النصف الأول من العام المالي 2026/2025.¹⁵

¹³ البنك المركزي. 2026. *تقرير السياسة النقدية*، الربع الأول 2026.
¹⁴ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. *النشرة الشهرية للتجارة الخارجية*، أعداد يناير، فبراير، ومارس 2026.
¹⁵ وزارة المالية. 2026. *التقرير المالي الشهري*، أبريل 2026.

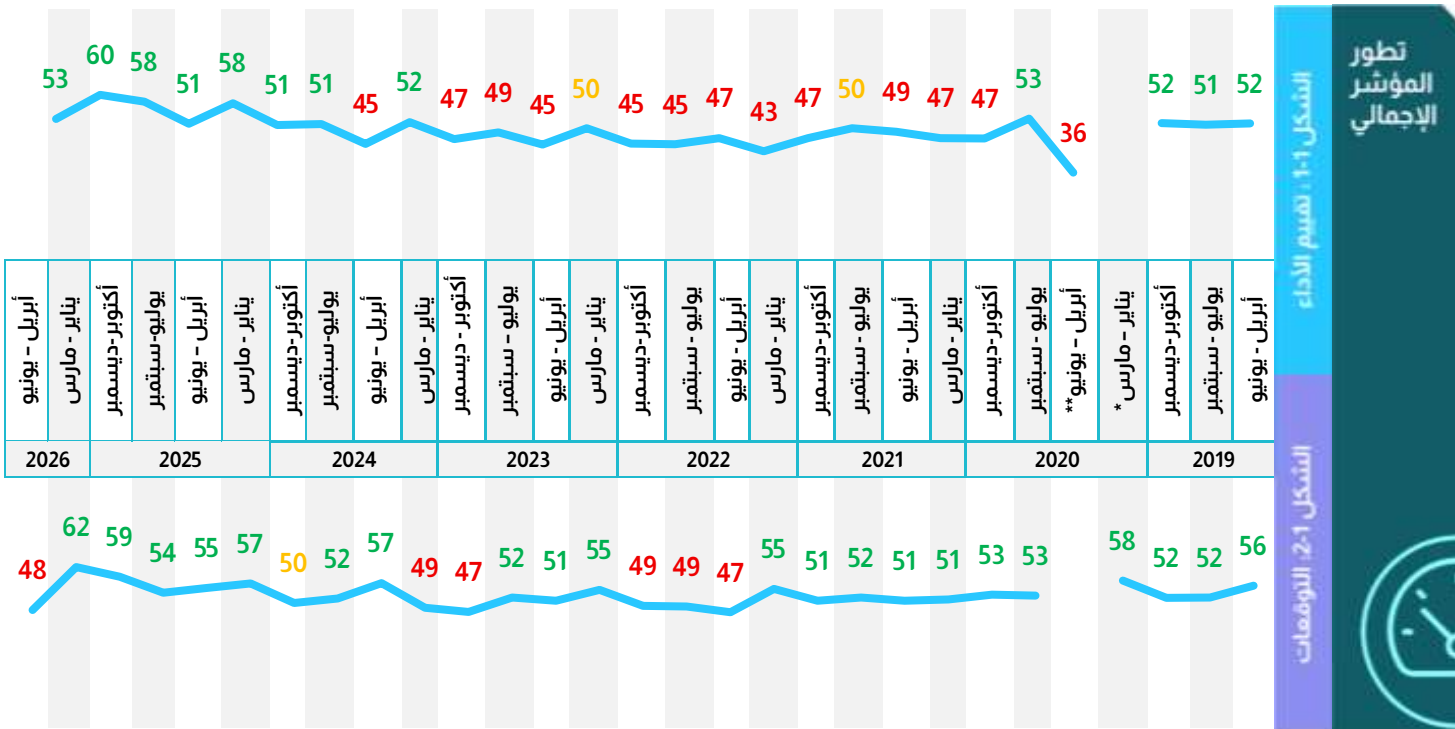
أولاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشر الإجمالي

انخفاض مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة مقارنة بالربعين السابق والمناظر مع تباين الأداء على مستوى القطاعات

1-1 تطور المؤشر الإجمالي

شهد مؤشر أداء الأعمال خلال الربع محل الدراسة (يناير-مارس 2026) تراجعاً مقارنة بالربعين السابق والمناظر ليعكس استمرار معاناة مجتمع الأعمال من تداعيات الحرب عالمياً وإقليمياً ومحلياً؛ والتي أدت إلى اضطراب سلاسل التوريد العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام، واضطراب حركة الملاحة الدولية، وضعف الطلب الخارجي. وانعكس ذلك في انخفاض مؤشر الصادرات وارتفاع أسعار المدخلات الوسيطة لكافة الشركات، بينما حافظ صمود القطاعات الخدمية والشركات الكبيرة على بقاء المؤشر أعلى من المستوى المحايد (الشكل 1-1).

سجل مؤشر توقعات الأداء للربع (أبريل-يونيو 2026) قيماً دون المستوى المحايد بنقطتين، وأقل من الربعين السابق والمناظر. ويعكس ذلك تنامي التوقعات بتراجع كافة مؤشرات الأداء دون المستوى المحايد خلال الفترة المقبلة. ويرجع هذا الاتجاه إلى استمرار حالة عدم اليقين الناجمة عن التوترات الجيوسياسية في المنطقة وما يرتبط بها من صعوبة في توفير المواد الخام، وارتفاع أسعار الطاقة ومدخلات الإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، فضلاً عن تراجع الطلبين المحلي والخارجي (الشكل 2-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.
* البيانات الخاصة بالفترة يناير - مارس 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.
** البيانات الخاصة بالفترة أبريل - يونيو 2020 غير متاحة بسبب الإغلاق أثناء الجائحة.

2-1 المؤشر وفقا لأحجام الشركات

تراجع مؤشر أداء الأعمال لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة مقارنة بالربعين السابق والمناظر، مما يعكس الضغوط التي تواجه مجتمع الأعمال نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع الصادرات في ظل تداعيات الحرب. وأظهرت الشركات الكبيرة قدرة أكبر على الصمود والتكيف مع هذه التحديات مقارنة بالشركات الصغيرة والمتوسطة (الشكل 3-1).

كما سجل مؤشر توقعات الأداء لكافة الشركات تراجعاً خلال الربع القادم، مع استمرار التوقعات ببقاء التحديات الراهنة في ظل استمرار الحرب وما تفرضه من حالة من عدم اليقين؛ حيث جاءت قراءات المؤشر لكافة الشركات دون المستوى المحايد وبأداء أقل من الربعين السابق والمناظر (الشكل 4-1).

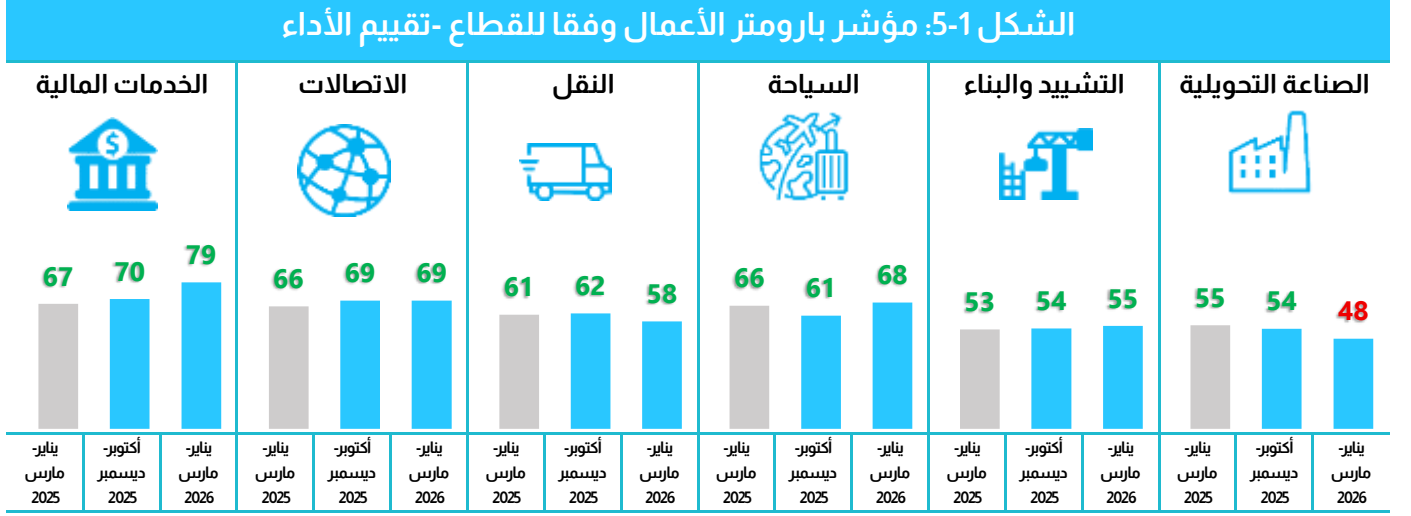
الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقاً للحجم -تقييم الأداء	الشركات الكبيرة
51	يناير - مارس 2026	54
54	أكتوبر - ديسمبر 2025	66
57	يناير - مارس 2025	58

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 4-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقاً للحجم -التوقعات	الشركات الكبيرة
48	أبريل - يونيو 2026	47
63	يناير - مارس 2026	62
54	أبريل - يونيو 2025	57

المصدر: نتائج الاستبيان.

3-1 المؤشر وفقا للقطاعات الاقتصادية

سجل قطاع الصناعات التحويلية أضعف أداء بين جميع القطاعات، يليه قطاعا النقل والتشييد والبناء. وفي المقابل، استمرت قطاعات الخدمات المالية والاتصالات والسياحة في تحقيق أداء إيجابي (الشكل 5-1).



المصدر: نتائج الاستبيان.

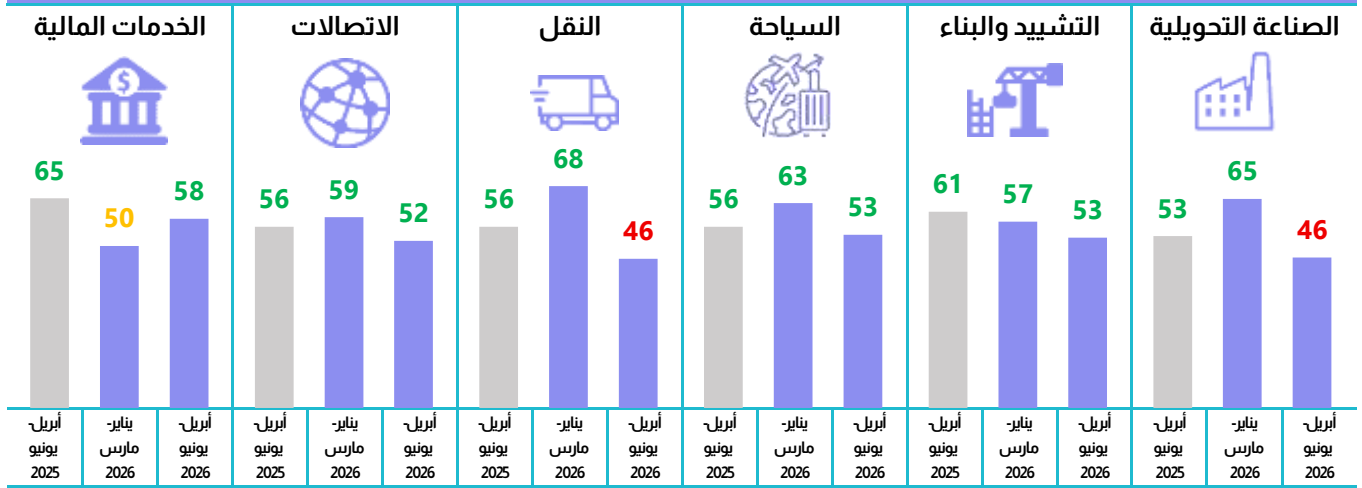
أظهرت كافة القطاعات الاقتصادية تحديات مشتركة تتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج مدفوعة بارتفاع أسعار الطاقة والمواد الخام وتكاليف الشحن، بالإضافة إلى زيادة الأجور. وفي ذات الوقت، تباين أداء القطاعات فيما يتعلق بمؤشرات الإنتاج والمبيعات والصادرات على النحو التالي:

- انخفض مؤشر أداء الأعمال لقطاع الصناعات التحويلية دون المستوى المحايد بنقطتين وبأداء أقل من الربعين السابق والمناظر؛ ويرجع ذلك بالأساس إلى تداعيات الحرب على إيران، وما ترتب عليها من تراجع مؤشرات الإنتاج والصادرات والمبيعات المحلية. وفي نفس الوقت، ارتفعت تكاليف الإنتاج بصورة كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة؛ وزيادة أسعار الخامات. وتراجعت المبيعات المحلية بسبب انخفاض القوة الشرائية وضعف الطلب المحلي، إلى جانب انخفاض الصادرات نتيجة ضعف الطلب الخارجي، وارتفاع تكاليف الشحن، ومضاعفة تكلفة النقل وطول مسارته، مما أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية السعرية للقطاع.
- تجاوز قطاع التشييد والبناء المستوى المحايد بمقدار 5 نقاط خلال الربع محل الدراسة، وهي قيم قريبة من مثيلتها في الربعين السابق والمناظر. وانقسمت الشركات ما بين ثبات وتراجع في مؤشرات الإنتاج والمبيعات المحلية خلال الربع محل الدراسة، ويرجع ذلك إلى بدء ظهور ثمار قانون التصالح الجديد، والانتهاء من إصدار التراخيص اللازمة على أرض الواقع، واستمرار الإقبال على الشراء في المنتجعات والمدن الجديدة، بالإضافة إلى بدء تنفيذ مشروعات جديدة بالمناطق الساحلية والمدن الجديدة، كما أسهمت مشروعات الدولة في البنية التحتية والطرق والمدن الجديدة في دعم نشاط القطاع وانتعاشه.
- سجل قطاع السياحة قيما أعلى من المستوى المحايد بنحو 18 نقطة بأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر. ويُعزى ذلك إلى زيادة أعداد الوافدين في ظل توافر الأمن والاستقرار النسبي مقارنة بدول أخرى تشهد توترات سياسية مما أسهم في انتعاش حركة السياحة الوافدة إلى مصر خلال الربع محل الدراسة. كما شهدت مدن الأقصر وأسوان والغردقة زيادة ملحوظة في أعداد الأفواج السياحية وارتفاعا في معدلات الإشغال بالفنادق والقرى السياحية. وفي نفس الوقت، ارتفعت حركة السياحة الخارجية بسبب موسم الحج والعمرة، إلى جانب جهود الحكومة في تعزيز التسويق السياحي لمصر في الأسواق العالمية من خلال إطلاق حملات ترويجية واسعة وضح استثمارات كبيرة لتطوير البنية التحتية السياحية بما في ذلك المطارات والفنادق والطرق.

- سجل قطاع النقل قيما أعلى من المستوى المحايد بـ 8 نقاط، إلا أن أداءه جاء أقل من الربعين السابق و المناظر. ويرجع ذلك إلى تراجع مؤشرات القطاع خلال الربع محل الدراسة، بسبب انخفاض حركة النقل والشحن البحري، نظرا لاضطرار الخطوط الملاحية إلى استغراق فترات زمنية أطول للوصول إلى الموانئ، وارتفاع تكلفة تأمين السفن وزيادة أسعار الشحن وتراجع حركة الواردات، بالإضافة الي تراجع الصناعات التحويلية، مما انعكس سلبا على أداء القطاع.
- استمر تعافي قطاع الاتصالات؛ حيث حقق نفس قيم الربع السابق وبأداء أفضل من الربع المناظر بـ 3 نقاط مسجلا قيم تجاوزت المستوى المحايد بـ 19 نقطة؛ ويعزى ذلك إلى استمرار الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات، بالتوازي مع استمرار جهود الدولة في التوسع في البنية التحتية، وتطوير مرافق السكك الحديدية والشبكات. كما ساهم تزايد الطلب على البرامج التعليمية والتدريبية إلى جانب التعاقدات الجديدة مع الشركات لتقديم خدمات المحاسبة، مثل إعداد التقارير المالية والضريبية، في دعم أداء القطاع. إضافة إلى ذلك ساعد فتح أسواق جديدة والتعاقد مع شركات خارجية لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والحلول الذكية لتقديم تدريبات معتمدة على التقنيات الحديثة في تعزيز نمو القطاع خلال الفترة محل الدراسة.
- سجل قطاع الخدمات المالية أفضل أداء بين القطاعات؛ متجاوزا المستوى المحايد بـ 29 نقطة وبأداء أفضل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات التداول مدفوعا بتحوط المستثمرين من التضخم من خلال الاستثمار في سوق الأوراق المالية باعتباره أحد الملاذات الآمنة نسبيا، فضلا عن تدفق استثمارات جديدة من مستثمرين خليجيين إلى السوق المصرية على خلفية التوترات الجيوسياسية في المنطقة.
- وعلى جانب مؤشر التوقعات، تشير النتائج إلى استمرار التحديات التي تواجه مختلف القطاعات خلال الربع القادم، وهو ما انعكس في تراجع مؤشر التوقعات لكافة القطاعات .
- من المتوقع أن تشهد قطاعات الصناعات التحويلية والنقل والتشييد والبناء المزيد من تراجع الأداء خلال الفترة المقبلة، في حين يتوقع استمرار الأداء الإيجابي لقطاعات السياحة والاتصالات والخدمات المالية. وفيما يلي عرض لمزيد من التفاصيل:
- سجل مؤشر التوقعات لقطاع الصناعات التحويلية قيما دون المستوى المحايد بـ 4 نقاط وبأداء أقل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ذلك إلى حالة عدم اليقين حيال استقرار الأوضاع خلال الفترات المقبلة، مما يؤثر سلبا على سلاسل الإمداد وحركة التجارة العالمية. ويؤدي ذلك إلى صعوبة توافر الخامات وارتفاع أسعارها، مع توقع استمرار ارتفاع أسعار الطاقة وسعر العملة الأجنبية، وارتفاع معدلات التضخم وضعف القوة الشرائية مما يضغط على توقعات الأداء المستقبلي للقطاع.
- تجاوز مؤشر التوقعات لقطاع التشييد والبناء المستوى المحايد بـ 3 نقاط بأداء أقل من الربعين السابق والمناظر، ويرجع ذلك إلى استمرار تنفيذ قانون التصالح، وتزايد الاستثمارات الأجنبية في قطاع العقارات، إلى جانب مشروعات الدولة في البنية التحتية. كما يتوقع أن يؤثر ارتفاع أسعار المواد الخام والمنتجات النهائية على المؤشر. في حين شهد القطاع تحديا إضافيا يتمثل في عدم توافر العمالة اليومية بشكل ملحوظ نتيجة انصراف جزء منهم للعمل في الزراعة خلال موسم الحصاد كون معظم هذه العمالة قادمة من الصعيد.
- أدلت الشركات في قطاع السياحة بتوقعات متفائلة؛ حيث تجاوز مؤشر التوقعات المستوى المحايد بـ 3 نقاط، وإن كانت أقل من الربعين السابق والمناظر. ويرجع ذلك إلى التوقعات باستمرار نشاط الحركة السياحية، الداخلية والخارجية خلال الفترة القادمة، تزامنا مع إجازة الصيف وعيد الأضحى، إلى جانب زيادة الطلب على السياحة الدينية مع طول موسم الحج.
- سجل مؤشر التوقعات لقطاع النقل قيما أقل من المستوى المحايد بـ 4 نقاط وبأداء أقل من الربعين السابق والمناظر؛ في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن استقرار الأوضاع الجيوسياسية، والتوقع بتصاعد العمليات العسكرية، وهو ما قد يترتب عليه إغلاق بعض الممرات الملاحية، الأمر الذي من شأنه أن يفرض مزيدا من الضغوط على الشحن البحري ويؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات والواردات. كما لعبت التوقعات بتراجع أداء قطاع الصناعات التحويلية دورا كبيرا في انخفاض توقعات أعمال قطاع النقل، نظرا للترابط الوثيق بين نشاط القطاعين.
- تجاوز مؤشر التوقعات لقطاع الاتصالات المستوى المحايد بنقطتين، إلا أنه سجل قيما أقل من الربعين السابق والمناظر . ويرجع ذلك إلى التوقعات باستمرار تصدير الخدمات إلى الأسواق الخارجية، واستمرار تطوير البنية التحتية والمرافق بالتزامن مع التوسعات في المدن الجديدة، وزيادة أعداد مكاتب البريد واحتياجها إلى المزيد من خدمات تكنولوجيا المعلومات، كما يتوقع أن يواصل الطلب على منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات نموه عبر مختلف القطاعات الاقتصادية.

- حقق مؤشر التوقعات لقطاع الخدمات المالية أفضل أداء بين مختلف القطاعات؛ حيث سجل قيما تجاوزت المستوى المحايد وازيادة قدرها 8 نقاط مقارنة بالربع السابق، وإن كانت أقل من الربع المناظر بـ7 نقاط. ويُعزى ذلك إلى التوقعات بارتفاع معدلات التداول نتيجة تحقيق المستثمرين أرباحا خلال الفترة الماضية، إلى جانب الأنباء المتعلقة بطروحات جديدة، مثل شركة مصر للتأمين، بالإضافة إلى تراجع أسعار الذهب عالميا، الأمر الذي قد يدفع جزءا من السيولة إلى سوق الأوراق المالية كما أسهم تزايد مشتريات المستثمرين العرب في تعزيز النظرة الإيجابية لأداء القطاع خلال الفترة المقبلة (الشكل 6-1).

الشكل 6-1: مؤشر بارومتر الأعمال وفقا للقطاع - التوقعات



المصدر: نتائج الاستبيان



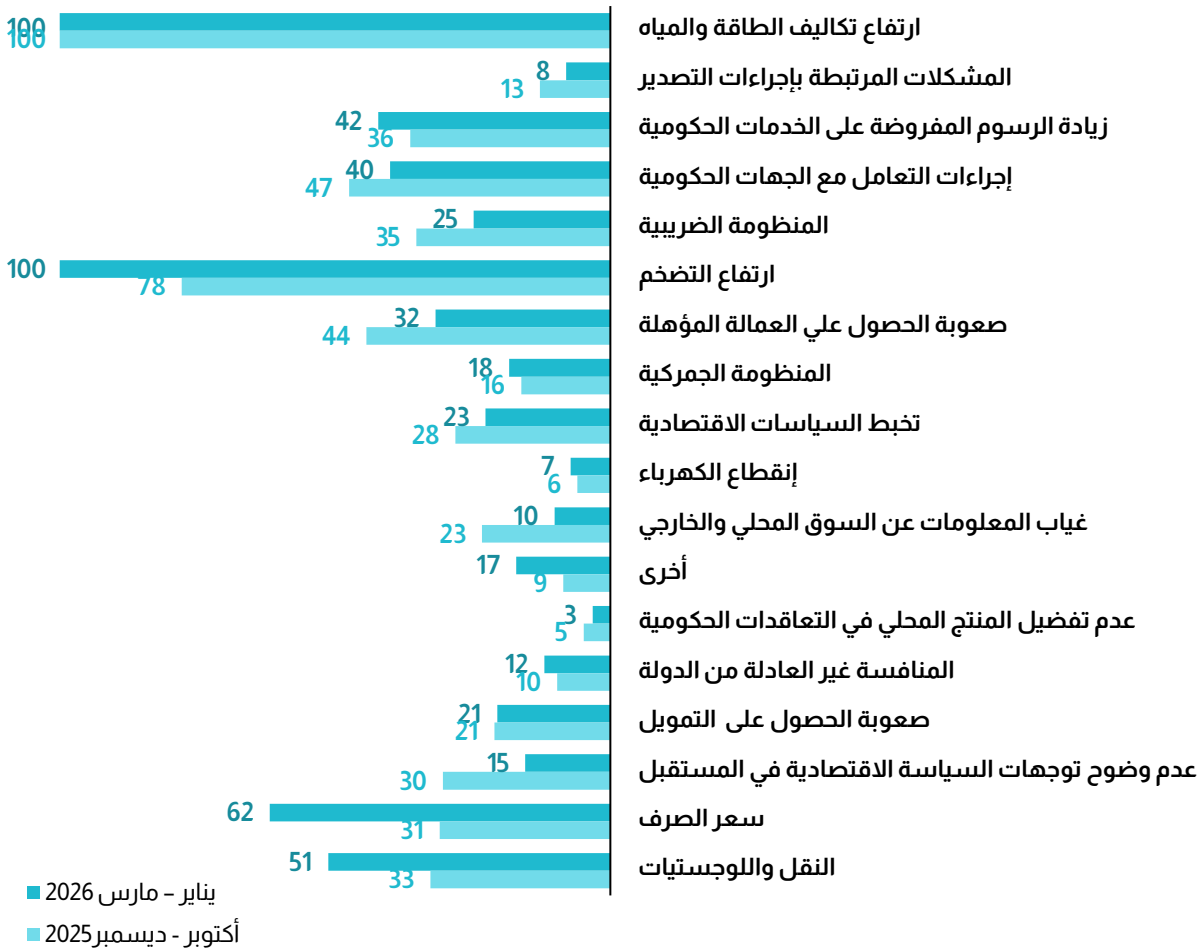
ثانياً: المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة، وأولويات تحسين مناخ الأعمال من وجهة نظر شركات العينة

1-2 المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة

تفانم الضغوط التضخمية لتصدر قائمة المعوقات التي واجهت الشركات خلال الربع محل الدراسة

يوضح الشكل (1-2)، المعوقات الرئيسية التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (يناير -مارس 2026)، مرتبة بحسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.

تصدرت التحديات المرتبطة بارتفاع التضخم قائمة المعوقات، لما لها من تأثيرات سلبية على كافة القطاعات إذ يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار، ومن ثم تراجع القوة الشرائية وضعف الطلب، وفي نفس الوقت زيادة تكاليف الإنتاج من مواد خام وأجور. كما استمرت التحديات المرتبطة بارتفاع تكاليف الطاقة والمياه ضمن أبرز المعوقات التي تواجه الشركات، حيث تؤدي الزيادة المستمرة في أسعار الطاقة والمياه إلى رفع تكاليف الإنتاج خاصة بالنسبة للأنشطة كثيفة استهلاك الطاقة والمياه، مما يمثل عبئاً إضافياً على الشركات. وجاءت تحديات سعر الصرف في المرتبة الثالثة؛ إذ تسبب تقلب وارتفاع سعر الصرف في معاناة مجتمع الأعمال، في ظل اعتماد العديد من الشركات على استيراد معظم مستلزمات الإنتاج مما أدى إلى زيادة الأسعار وتفاقم اضطرابات السوق. واحتلت تحديات النقل واللوجستيات المرتبة الرابعة باعتبارها عبئاً إضافياً على الشركات، نتيجة تراجع حركتي النقل والشحن البحري؛ حيث أصبحت الخطوط الملاحية تستغرق فترات زمنية أطول للوصول إلى الموانئ، مما انعكس سلباً على حركتي الصادرات والواردات. كما ساهم ارتفاع أسعار الطاقة في زيادة التحديات المرتبطة بالنقل واللوجستيات التي تواجه مجتمع الأعمال.



الشكل 1-2:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة (مؤشر مطبوع لشدة المعوقات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

* تشير الأرقام إلى نسبة الشركات التي اختارت معوقاً محدداً ويمكن للشركة اختيار أكثر من معوق

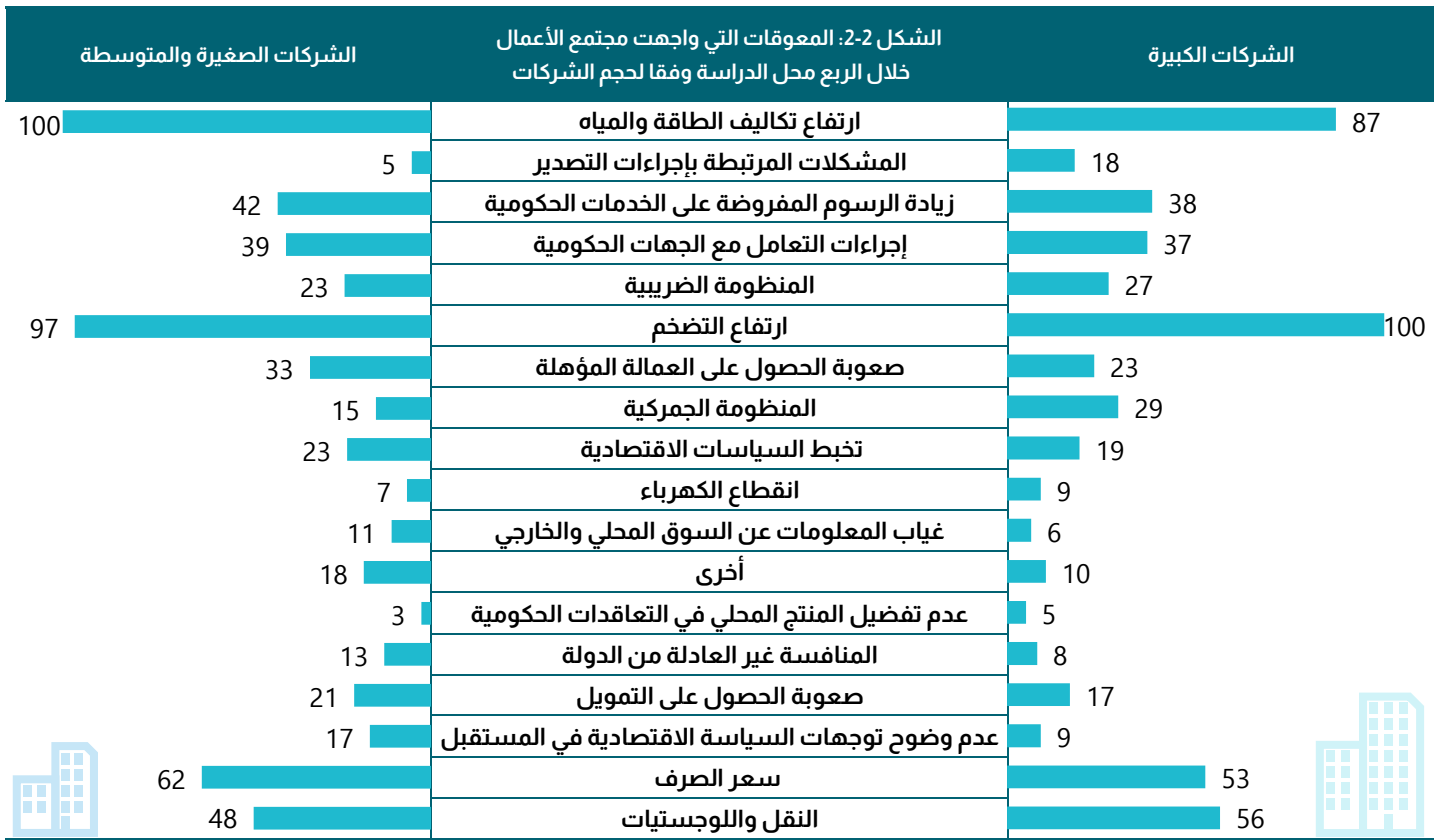
1-1-2 المعوقات وفقا لحجم الشركات

لا يوجد تباين في ترتيب أكبر خمس معوقات واجهت الشركات خلال الربع محل الدراسة

تصدر كل من ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه و ارتفاع التضخم قائمة المعوقات التي واجهت كافة الشركات خلال الربع محل الدراسة. إلا أن ترتيب باقي المعوقات اختلف وفقا لحجم الشركة، وتباينت باقي المعوقات، فبالنسبة للشركات الكبيرة، جاءت تحديات النقل واللوجيستيات في المرتبة الثالثة تلاها سعر الصرف في المرتبة الرابعة، ثم زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية في المرتبة الخامسة.

أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة فقد جاءت تحديات سعر الصرف في المرتبة الثالثة، تلتها معوقات النقل واللوجيستيات في المرتبة الرابعة، ثم زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية في المرتبة الخامسة.

ويوضح الشكل (2-2) المعوقات الرئيسية التي واجهت الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة خلال الربع محل الدراسة (يناير-مارس 2026)، مرتبة حسب شدتها من وجهة نظر شركات العينة.



المصدر: نتائج الاستبيان.

2-1-2 المعوقات وفقا للقطاعات الاقتصادية

أجمعت الشركات من مختلف القطاعات على أن ارتفاع معدلات التضخم والزيادة في أسعار الطاقة والمياه يمثلان أبرز المعوقات التي واجهتها خلال الربع محل الدراسة باعتبارهما الأكثر تأثيرا على مختلف الأنشطة الاقتصادية. وفي المقابل، تباينت باقي المعوقات بين القطاعات المختلفة؛ حيث عانى قطاع الصناعات التحويلية من ارتفاع تكاليف النقل ومشكلات سعر الصرف، بينما واجه قطاع التشييد والبناء تحديات مرتبطة بسعر الصرف إلى جانب صعوبات التعامل مع الجهات الحكومية وارتفاع رسوم التراخيص. وفي قطاع الخدمات المالية تصدرت مشكلات ارتفاع أسعار الخدمات الخاصة بالشاشات وخطوط الربط قائمة المعوقات، مما ترتب عليه تراجع الأرباح نتيجة ارتفاع التكلفة (الشكل 3-2).

قطاع الخدمات المالية	قطاع الاتصالات	قطاع النقل	قطاع السياحة	قطاع التشييد والبناء	قطاع الصناعة التحويلية	
39	100	100	100	75	100	ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه
0	18	17	47	62	46	زيادة الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية
0	18	9	15	69	48	إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية
0	0	0	0	0	14	المشكلات المرتبطة بإجراءات التصدير
0	14	9	26	42	26	المنظومة الضريبية
0	73	4	32	25	36	صعوبة الحصول على العمالة المؤهلة
36	91	85	94	100	100	ارتفاع التضخم
0	45	15	0	0	25	المنظومة الجمركية
0	23	4	3	46	25	تخبط السياسات الاقتصادية
0	0	0	0	12	10	انقطاع الكهرباء
0	0	7	0	0	17	غياب المعلومات عن السوق المحلي والخارجي
100	0	9	0	0	2	أخرى
0	18	13	0	35	14	عدم وضوح توجهات السياسات الاقتصادية في المستقبل
0	59	0	53	13	18	صعوبة الحصول على التمويل
0	55	13	56	13	70	النقل واللوجستيات
11	32	39	38	87	67	سعر الصرف
0	0	0	0	2	5	عدم تفضيل المنتج المحلي في التعاقدات الحكومية
0	36	0	0	58	3	المنافسة غير العادلة من الدولة

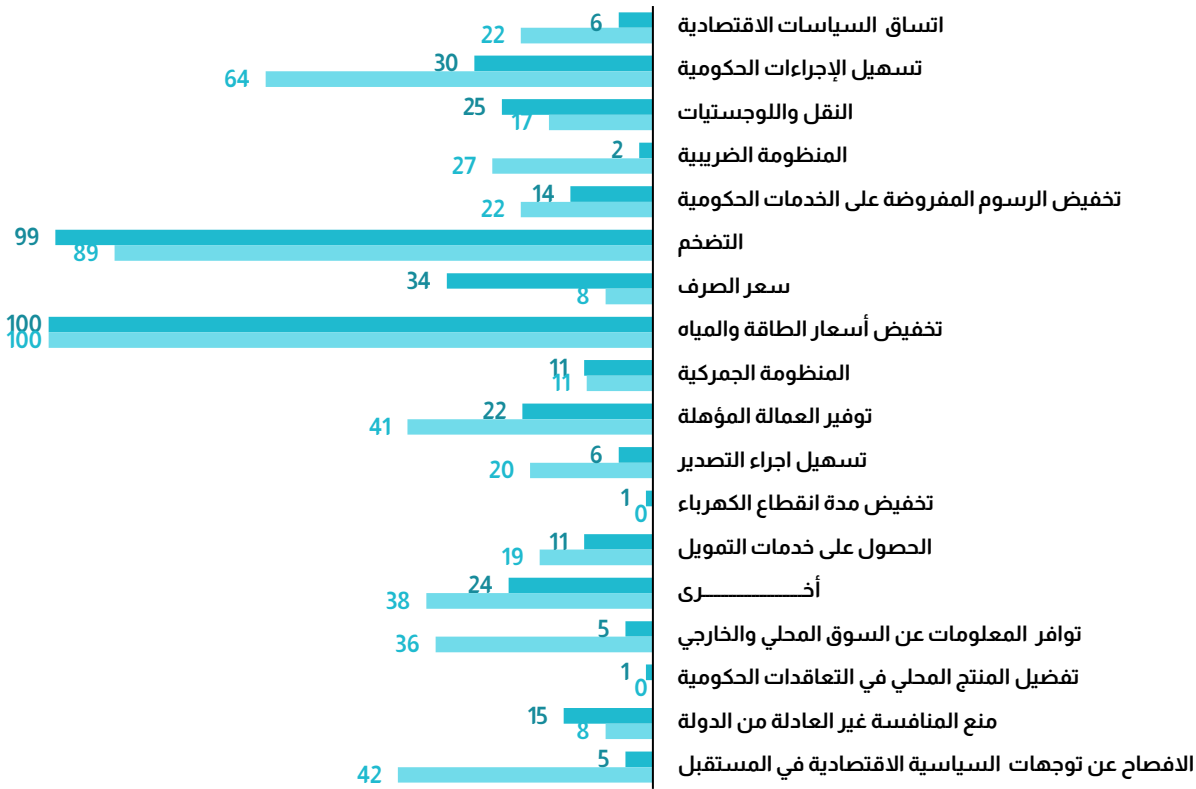
الشكل 3-2:
المعوقات التي واجهت مجتمع الأعمال خلال الربع محل الدراسة وفقا للقطاع



المصدر: نتائج الاستبيان.

2-2 أولويات تحسين مناخ الأعمال في مصر (وفقا لآراء شركات العينة)

تتمثل أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها من وجهة نظر الشركات في السيطرة على التضخم، وإعادة النظر في أسعار الطاقة والمياه ودوريتها، مع ضرورة العمل على تحقيق استقرار سعر الصرف جاءت مراجعة أسعار الطاقة والمياه على رأس الأولويات التي ترى شركات العينة ضرورة العمل عليها نظرا لزيادتها على فترات متقاربة سنويا؛ مما يتسبب في ارتفاع التكاليف وتراجع حجم الأعمال، يليها ضرورة معالجة ارتفاع معدلات التضخم لما له من تأثير سلبي على كافة القطاعات، والعمل على استقرار سعر الصرف باعتباره عنصرا أساسيا لتحقيق استقرار الأسعار، والحفاظ على توازن الأسواق المحلية والأجنبية وتعزيز القدرة التنافسية للشركات (الشكل 4-2).



■ أبريل - يونيو 2026
■ يناير - مارس 2026

الشكل 4-2:
أولويات
تحسين مناخ
الأعمال
في مصر
(مؤشر
مطبع وفقا
لأهمية
الأولويات)



المصدر: نتائج الاستبيان.

1-2-2 الأولويات وفقا لأدجام الشركات

لا يوجد تباين بين مختلف الشركات فيما يتعلق بأهم الأولويات؛ حيث جاءت إعادة النظر في أسعار الطاقة والحد من ارتفاع معدلات التضخم على رأس الأولويات لكافة الشركات.

بينما تباينت باقي الأولويات وفقا لحجم الشركات؛ حيث ترى الشركات الكبيرة ضرورة التركيز على رفع كفاءة النقل والخدمات اللوجستية والعمل على تسهيل الإجراءات الحكومية.

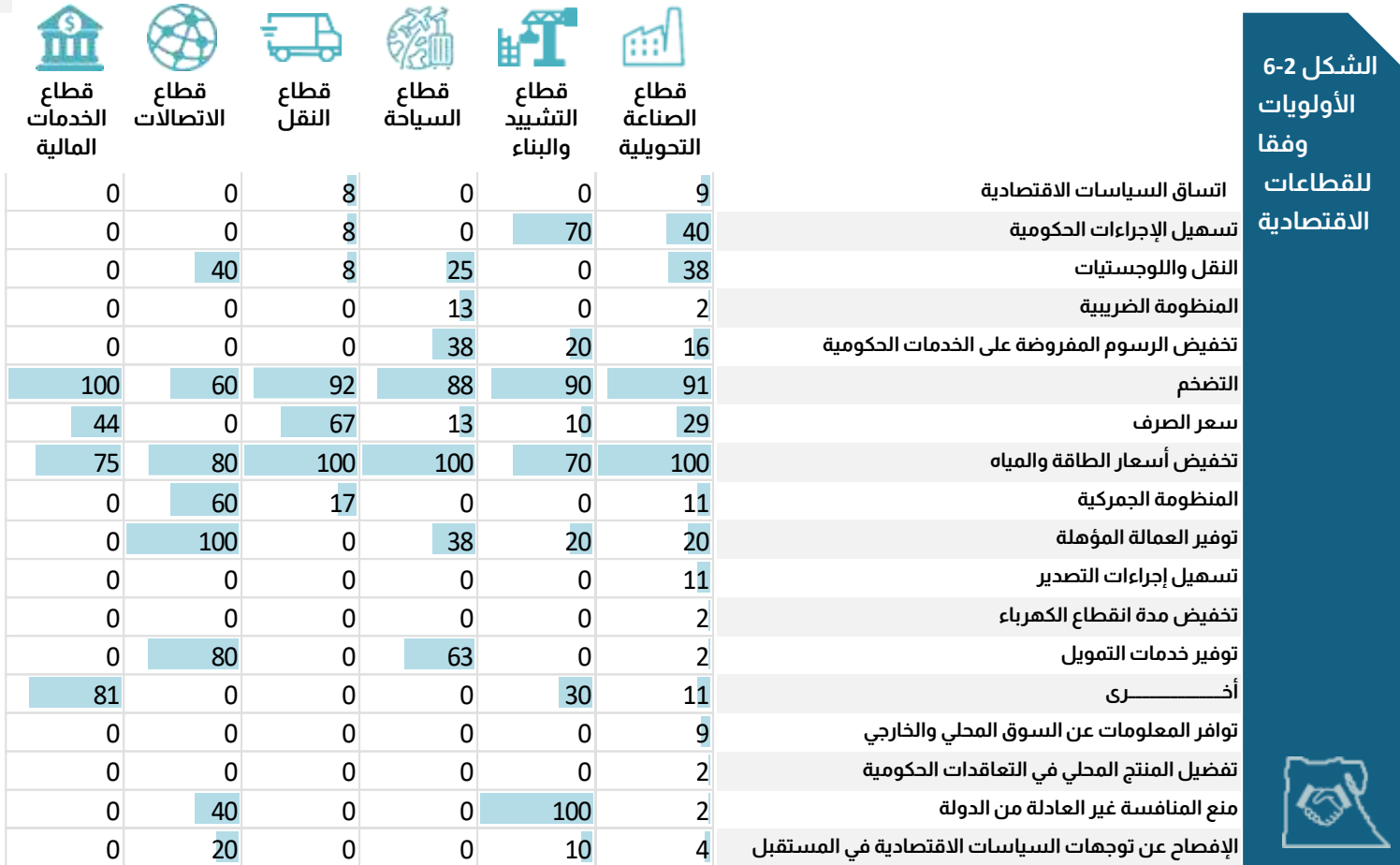
أما الشركات الصغيرة والمتوسطة، فتري أن تحسين سعر الصرف يجب أن يكون في مقدمة الأولويات حيث جاء في المرتبة الثالثة، يليه تسهيل الإجراءات الحكومية في المرتبة الرابعة (الشكل 2-5).



المصدر: نتائج الاستبيان

2-2-2 الأولويات وفقا للقطاعات الاقتصادية

أجمعت قطاعات الصناعات التحويلية والسياحة والنقل على أن أهم أولوياتها هو إيجاد طول لمعالجة ارتفاع تكاليف الطاقة والمياه. وفي المقابل، جاءت معالجة التضخم كأهم أولويات قطاع الخدمات المالية، يليه النظر في ارتفاع أسعار الخدمات الخاصة بالشاشات وخطوط الربط. أما قطاع التشييد والبناء، فقد جاءت ضرورة منع المنافسة غير العادلة من الدولة ضمن أهم الأولويات، يليها تسهيل الإجراءات الحكومية. وجاء توفير العمالة المؤهلة كأولوية لقطاع الاتصالات، يليه خدمات التمويل وتحسين الإجراءات الجمركية (الشكل 6-2).



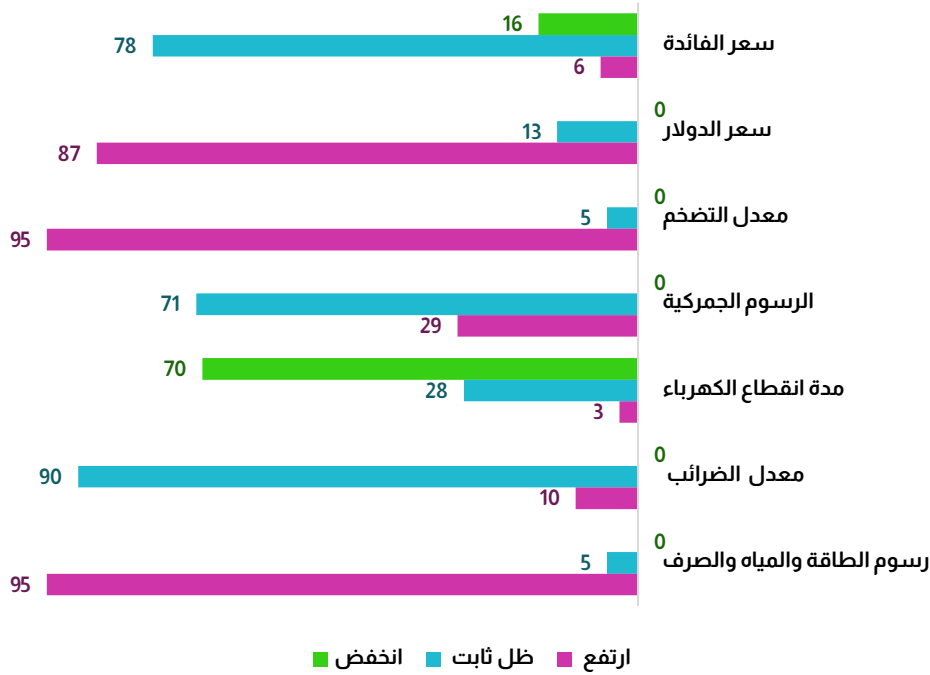
الشكل 6-2
الأولويات
وفقا
للقطاعات
الاقتصادية



المصدر: نتائج الاستبيان.

توقعات مجتمع الأعمال بناء على رؤيته لتوجهات الحكومة الفترة القادمة

توقعات بارتفاع كل من أسعار الطاقة والمياه، ومعدلات التضخم، وسعر الصرف، وانخفاض مدة انقطاع الكهرباء، وثبات باقي المتغيرات خلال الربع القادم وفقا لآراء العينة (الشكل 7-2)



الشكل 7-2:
توقعات
مجتمع
الأعمال
لأوجه
التحسن
بناء
على رؤيته
لتوجهات
الحكومة
حاليا
(وفقا للتوزيع
التكراري
لشركات
العينة)



المصدر: نتائج الاستبيان.



ثالثاً: تقييم الأداء والتوقعات وفقاً للمؤشرات الفرعية

1-3 تقييم الأداء

تراجع جميع المؤشرات مقارنة بالربع السابق لكافة الشركات، وإن تجاوز أغلبها المستوى المحايد

حققت كافة الشركات في مؤشرات الإنتاج واستغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي قيماً أقل من الربعين السابق والمناظر، وإن كانت أعلى من المستوى المحايد، باستثناء مؤشر المخزون السلعي الذي سجل فيما أقل من المستوى المحايد.

وعلى مستوى الشركات الكبيرة، سجل مؤشر المبيعات المحلية نفس قيم الربع المناظر بأداء أقل من الربع السابق بـ 23 نقطة، إلا أنه ظل أعلى من المستوى المحايد بـ 13 نقطة. وفيما يتعلق بمؤشر الصادرات، فقد سجل فيما أقل من المستوى المحايد بـ 3 نقاط، وأقل من الربع السابق بـ 30 نقطة، وأفضل من الربع المناظر بـ 7 نقاط.

أما الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد حققت في مؤشرات المبيعات المحلية والصادرات قيماً أقل من الربعين السابق والمناظر، رغم أن مؤشر المبيعات المحلية ظل أعلى من المستوى المحايد بنحو 3 نقاط، في حين سجل مؤشر الصادرات قيماً أقل من المستوى المحايد بـ 12 نقطة.

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 1-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات للشركات وفقاً للحجم				الشركات الكبيرة
	تقييم الأداء				
53 62 60	يناير - مارس 2026	الإنتاج 	يناير - مارس 2026	62	
	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	84	
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	65	
53 61 59	يناير - مارس 2026	المبيعات المحلية 	يناير - مارس 2026	63	
	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	86	
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	63	
38 54 60	يناير - مارس 2026	الصادرات 	يناير - مارس 2026	47	
	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	77	
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	40	
53 62 60	يناير - مارس 2026	استغلال الطاقة الإنتاجية 	يناير - مارس 2026	62	
	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	84	
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	65	
37 50 47	يناير - مارس 2026	المخزون السلعي* 	يناير - مارس 2026	36	
	أكتوبر - ديسمبر 2025		أكتوبر - ديسمبر 2025	75	
	يناير - مارس 2025		يناير - مارس 2025	64	

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناتج عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

تجاوز مؤشر أسعار المنتجات النهائية والأجور لكافة الشركات المستوى المحايد

تجاوز مؤشر أسعار المنتجات النهائية لكافة الشركات المستوى المحايد ومستويات الربيعين السابق والمناظر، مدفوعا بانخفاض حاد في مؤشر أسعار المدخلات مقارنة بالربيعين السابق والمناظر. كما سجل مؤشر الأجور قيمة أعلى من المستوى المحايد وبقيم أكبر من الربيعين السابق و المناظر، في حين حققت الشركات الكبيرة قيمة أقل من الربع المناظر بـ 4 نقاط (الشكل 2-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 2-3: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج وفقا لحجم الشركات - تقييم الأداء			الشركات الكبيرة
	الفترة	المؤشر	التغيير	
77	يناير - مارس 2026	أسعار المنتجات النهائية	69	
	أكتوبر - ديسمبر 2025	أسعار المدخلات*	55	
	يناير - مارس 2025	الأجور	66	
4	يناير - مارس 2026	أسعار المنتجات النهائية	14	
	أكتوبر - ديسمبر 2025	أسعار المدخلات*	39	
	يناير - مارس 2025	الأجور	23	
96	يناير - مارس 2026	أسعار المنتجات النهائية	92	
	أكتوبر - ديسمبر 2025	أسعار المدخلات*	52	
	يناير - مارس 2025	الأجور	96	
57	يناير - مارس 2026	أسعار المنتجات النهائية	77	
	أكتوبر - ديسمبر 2025	أسعار المدخلات*	55	
	يناير - مارس 2025	الأجور	66	
46	يناير - مارس 2026	أسعار المنتجات النهائية	4	
	أكتوبر - ديسمبر 2025	أسعار المدخلات*	39	
	يناير - مارس 2025	الأجور	23	
33	يناير - مارس 2026	أسعار المنتجات النهائية	14	
	أكتوبر - ديسمبر 2025	أسعار المدخلات*	39	
	يناير - مارس 2025	الأجور	23	
92	يناير - مارس 2026	أسعار المنتجات النهائية	92	
	أكتوبر - ديسمبر 2025	أسعار المدخلات*	52	
	يناير - مارس 2025	الأجور	96	

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

انخفاض مؤشري الاستثمار والتشغيل مقارنة بالربع السابق

سجل مؤشر الاستثمار لكافة الشركات خلال الربع محل الدراسة انخفاضا عن الربيعين السابق والمناظر بـ 1 نقطة، بينما تراجع مؤشر التشغيل عن الربع السابق مسجلا نفس قيم الربع المناظر (الشكل 3-3).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-3: مؤشرات الاستثمار والتشغيل وفقا لحجم الشركات - تقييم الأداء			الشركات الكبيرة
	الفترة	المؤشر	التغيير	
50	يناير - مارس 2026	الاستثمار	50	
	أكتوبر - ديسمبر 2025	التشغيل	54	
	يناير - مارس 2025	الاستثمار	52	
51	يناير - مارس 2026	الاستثمار	50	
	أكتوبر - ديسمبر 2025	التشغيل	54	
	يناير - مارس 2025	الاستثمار	51	
51	يناير - مارس 2026	الاستثمار	50	
	أكتوبر - ديسمبر 2025	التشغيل	54	
	يناير - مارس 2025	الاستثمار	51	

المصدر: نتائج الاستبيان.

2-3 توقعات الأداء

توقعات بتراجع أداء مؤشر الأعمال خلال الربع القادم لكافة الشركات دون المستوى المحايد وبقيم أقل من الربعين السابق والمناظر

جاءت توقعات كافة الشركات للربع القادم (أبريل - يونيو 2026) فيما يتعلق بمؤشرات الإنتاج، والمبيعات المحلية، والصادرات واستغلال الطاقة الإنتاجية والمخزون السلعي أقل من مستويات الربعين السابق والمناظر.

وعلى مستوى الشركات الكبيرة، جاءت قيم مؤشري الإنتاج واستغلال الطاقة عند المستوى المحايد، بينما انخفضت باقي المؤشرات عن المستوى المحايد.

أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد سجل مؤشر المبيعات المحلية قيم المستوى المحايد، بينما جاءت باقي المؤشرات دون المستوى المحايد (الشكل 4-3).




الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 4-3: مؤشرات الإنتاج والمبيعات وفقا لحجم الشركات - التوقعات			الشركات الكبيرة
	أبريل - يونيو 2026	يناير - مارس 2026	أبريل - يونيو 2025	
49 61 61	أبريل - يونيو 2026	الإنتاج	أبريل - يونيو 2026	50
	يناير - مارس 2026		يناير - مارس 2026	64
	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	73
50 59 62	أبريل - يونيو 2026	المبيعات المحلية	أبريل - يونيو 2026	44
	يناير - مارس 2026		يناير - مارس 2026	64
	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	70
46 75 58	أبريل - يونيو 2026	الصادرات	أبريل - يونيو 2026	47
	يناير - مارس 2026		يناير - مارس 2026	67
	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	57
49 61 61	أبريل - يونيو 2026	استغلال الطاقة الإنتاجية	أبريل - يونيو 2026	50
	يناير - مارس 2026		يناير - مارس 2026	64
	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	73
48 78 51	أبريل - يونيو 2026	المخزون السلعي*	أبريل - يونيو 2026	47
	يناير - مارس 2026		يناير - مارس 2026	75
	أبريل - يونيو 2025		أبريل - يونيو 2025	50

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المخزون السلعي لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المخزون السلعي على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المخزون السلعي والعكس بالعكس.

توقعات لكافة الشركات بارتفاع مؤشر أسعار المنتجات النهائية عن المستوى المحايد


توقعت كافة الشركات تجاوز مؤشر أسعار المنتجات النهائية للمستوى المحايد والرربعين السابق والمناظر نتيجة التوقعات بانخفاض مؤشر أسعار المدخلات عن الربعين السابق والمناظر. وتوقعات بانخفاض مؤشر الأجور عن الربعين السابق والمناظر (الشكل 3-5).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-5: مؤشرات الأسعار وتكاليف الإنتاج وفقا لحجم الشركات - التوقعات			الشركات الكبيرة
	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات - التوقعات	الشركات الكبيرة	
72 56 70	أبريل - يونيو 2026	أسعار المنتجات النهائية 	أبريل - يونيو 2026	73
	يناير - مارس 2026		55	
	أبريل - يونيو 2025		66	
20 45 26	أبريل - يونيو 2026	أسعار المدخلات* 	أبريل - يونيو 2026	10
	يناير - مارس 2026		41	
	أبريل - يونيو 2025		27	
51 93 52	أبريل - يونيو 2026	الأجور 	أبريل - يونيو 2026	50
	يناير - مارس 2026		92	
	أبريل - يونيو 2025		51	

المصدر: نتائج الاستبيان.

* تم عكس مؤشر المدخلات لبيان التأثير السلبي الناجم عن ارتفاع المدخلات على الأعمال، أي أن ارتفاع المؤشر يشير إلى انخفاض المدخلات والعكس بالعكس.

توقعات بثبات مؤشر الاستثمار والتشغيل لكافة الشركات عند المستوى المحايد، وبنفس مستويات الربعين السابق والمناظر (الشكل 3-6).

الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشكل 3-6: مؤشرات الاستثمار والتشغيل وفقا لحجم الشركات - التوقعات			الشركات الكبيرة
	الشركات الصغيرة والمتوسطة	الشركات - التوقعات	الشركات الكبيرة	
50 51 50	أبريل - يونيو 2026	الاستثمار 	أبريل - يونيو 2026	50
	يناير - مارس 2026		50	
	أبريل - يونيو 2025		50	
50 51 50	أبريل - يونيو 2026	التشغيل 	أبريل - يونيو 2026	50
	يناير - مارس 2026		50	
	أبريل - يونيو 2025		50	

المصدر: نتائج الاستبيان.

ملحق الجداول

جدول م1: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (يناير - فبراير - مارس 2026)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	مؤشر ²	نسبة مئوية	مؤشر ²	نسبة مئوية	مؤشر ²	نسبة مئوية	مؤشر ²	نسبة مئوية	مؤشر ²	نسبة مئوية	مؤشر ²	نسبة مئوية
التشاطر الاقتصادي	79	أقل	69	أعلى	58	أقل	68	أقل	55	أقل	48	أقل
الإنتاج	100	0	89	13	43	50	77	0	47	36	29	41
المبيعات المحلية	100	0	80	25	43	50	69	0	47	36	29	44
الصادرات	-	-	100	0	-	-	100	0	-	-	-	35
المخزون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	37
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	100	0	89	13	43	50	77	0	47	36	29	41
الأسعار	50	0	62	63	75	0	63	60	100	0	100	87
أسعار المنتجات المالية	-	-	0	100	-	-	33	50	0	0	100	5
أسعار المدخلات الوسيطة	100	0	100	0	100	0	91	10	93	0	93	94
مستوى الأجور	50	0	50	0	50	0	50	0	56	0	79	21
الاحتلال	50	0	50	0	50	0	50	0	50	0	50	50
التشغيل	50	0	50	0	50	0	50	0	50	0	50	50

جدول م2: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة على المستوى القطاعي (أبريل - مايو - يونيو 2026)

المؤشر	قطاع الخدمات المالية		قطاع الاتصالات		قطاع النقل		قطاع السياحة		قطاع التشييد والبناء		قطاع الصناعة التحويلية	
	مؤشر ²	نسبة مئوية	مؤشر ²	نسبة مئوية	مؤشر ²	نسبة مئوية	مؤشر ²	نسبة مئوية	مؤشر ²	نسبة مئوية	مؤشر ²	نسبة مئوية
النشاط الاقتصادي	58	أقل	52	أقل	46	أقل	53	أقل	53	أقل	46	أقل
الإنتاج	70	0	56	75	31	67	50	30	57	7	64	29
المبيعات المحلية	70	0	56	75	31	67	40	33	57	7	64	29
الصادرات	-	-	50	100	-	-	100	0	-	-	-	43
المخزون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	47
مستوى استغلال الطاقة الإنتاجية	70	0	56	75	31	67	50	30	57	7	64	29
الأسعار	50	0	80	25	80	0	91	10	57	43	78	0
أسعار المنتجات المالية	-	-	13	86	-	-	0	100	33	0	50	15
أسعار المدخلات الوسيطة	50	0	50	0	50	0	50	0	54	0	86	14
مستوى الأجور	50	0	50	0	50	0	50	0	50	0	50	51
الاحتلال	50	0	50	0	50	0	50	0	50	0	50	50
التشغيل	50	0	50	0	50	0	50	0	50	0	50	50

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الرود، مجموع الرود بأعلى، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساهم المتوسط البسيط ومؤشرات المتغيرات، اللطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر الملاحقة.

ملحق الجداول

الجدول م3: نتائج الاستبيان: ملخص الأداء السابق لكافة الشركات، وفقا لحجمها (يناير - فبراير - مارس 2026)¹

مؤشر ²	الكبيرة الشركات			الصغيرة والمتوسطة الشركات			المتغير
	أقل	ثابت	أعلى	مؤشر ²	أقل	ثابت	
54				51			
							الاقتصادي النشاط
62	27	18	55	53	36	20	44
63	19	29	52	53	32	27	41
47	46	15	38	38	54	21	25
36	30	10	60	37	19	28	53
62	27	18	55	53	36	20	44
							الإنتاجية مستوى استغلال الطاقة
							الأسعار
69	0	45	55	77	0	31	69
14	0	17	83	4	0	4	96
92	0	9	91	96	0	4	96
							أسعار المنتجات النهائية
50	0	100	0	50	0	100	0
51	0	95	5	50	2	95	3

الجدول م4: نتائج الاستبيان: ملخص التوقعات لكافة شركات العينة، وفقا لحجمها (أبريل - مايو - يونيو 2026)¹

مؤشر ²	الكبيرة الشركات			الصغيرة والمتوسطة الشركات			المتغير
	أقل	ثابت	أعلى	مؤشر ²	أقل	ثابت	
47				48			
							الاقتصادي النشاط
50	32	36	32	49	29	45	27
44	48	19	33	50	27	47	26
47	31	46	23	46	33	46	21
47	20	50	30	48	34	25	41
50	32	36	32	49	29	45	27
							الإنتاجية مستوى استغلال الطاقة
							الأسعار
73	0	36	64	72	0	40	60
10	0	11	89	20	0	25	75
50	0	100	0	51	0	96	4
							أسعار المنتجات النهائية
50	0	100	0	50	0	100	0
50	0	100	0	50	0	100	0

1 تمثل الأرقام نسبة إجمالي الردود. مجموع الردود بأعلى، ثابت، وأقل قد يختلف عن المائة نتيجة للتقريب.
2 مساو للمتوسط البسيط لمؤشرات المتغيرات. للاطلاع على طريقة حساب المؤشر انظر المنهجية.